مصريون في عمّان .. غادروا بلادهم بحثًا عن المال وتحملوا من أجله انتهاك انسانيتهم

صورة لمبروك عاشور من أمام إحدى البنايات في العاصمة عمّان

عمّان – قد لا يكون مبلغًا كبيرًا ذلك الذي يوفره أحد العاملين المصريين في إحدى ضواحي عمّان بالنسبة للمعيشة في الأردن، لكنَّ هذا المبلغ يصل إلى ما يسميه العامل بأنَّه "ثلاث ورقات"، بمعني أنَّه يستطيع توفير 300 دولار شهريًا وهذا في السوق السَّوداء المصرية يصل إلى 12 ألف جنيه.

هذا المبلغ جيد لكنَّه قد يتضاعف ثلاث إلى أربع مرّات في الشَّهر لدى العاملين المصريين، فأوضاع الدولار في بلاده مصر أصبحت مختلفة جدًا رغم أنَّ الأسعار هناك في صعود مستمر والتَّضخم ليس بالقليل، وفي ظلِّ ظروف العمل في بلادهم فإنَّ العمالة المصرية تواجه كثيرًا

من التَّحديات أبرزها انعدام الأمن الوظيفي والفصل المفاجئ، وساعات عمل طويلة في ظل رغبة بالصَّمت وعدم الشَّكوى خوفًا من انقطاع أرزاقهم.

عاشور أحد أفراد العمالة الوافدة إلى الأردن من مصر، تتبعت معدِّة التحقق حياته العملية منذ أن كان بإحدى قرى صعيد مصر حتى استقر به الحال في شرق العاصمة عمَّان، ولن تكن حياته تلك هينة وبخير كثير وواجهت كثير من التَّحديات أبرزها: انتهاك حقوق الإنسان من أصحاب العمل ولولا وجود القانون ووزارة العمل قد تكون الانتهاكات أكبر وأفضع.

فاجأني بفصلي تعسفيًا وكان وداعه لي.. "يعطيك العافية"

يأتون من بلادهم بحثًا عن فرصةٍ أفضل لتحسين أوضاعهم لعلّ أملهم الأخير بات في إيجاد عملٍ يحقق لهم ولعائلاتهم حياة كريمة، فهذا مبروك عاشور الذي قدم إلى الأردن منذ 27 سنة، بعدما أنهى دراسته وتخرج عام 1994 بتخصص فني صيانة معدّات كهربائية،

وبعد خدمته في الجيش، كانت وجهته الأردن بسبب الأوضاع المعيشية الصّعبة، "والرواتب المتدنيّة جدًا في مصر".

بدأ عاشور بالعمل لدى مصنع أحذية فترة قاربت 12 سنة، وكانت تجمعه علاقة طيّبة مع أصحاب العمل حينها، ولكن نظرًا لإغلاق المصنع لأسباب كثيرة أبرزها فرض الضّريبة الإضافية، وعدم الجدوى

من استمراريته، ما اضطره للبحث عن مكان آخر في نفس المجال، عاد للعمل في المصنع ذاته بعد سنة ولكن مع أصحاب عمل جدد وهنا بدأت المشكلة...

أكمل عاشور حديثه قائلاً "كانت مشكلتي الوحيدة طوال تواجدي في الأردن هو صاحب العمل في المصنع الثاني الذي طردني طردًا تعسفيًا بعد خدمة زادت عن 11 سنة"، المجال الذي أعمل به قائم على "المواسم" أي يزداد الإقبال عليه في أوقات محدّدة في فترة الأعياد وفترة الصّيف تحديدًا، لذلك أقوم بأخذ إجازتي في فصل الشتاء لأنّ الوضع يكون "مريّح"، فطلب مني تأخير إجازتي لسنة و5 أشهر، بعدها ذهبت لمصر 3 أشهر، وعند إنتهاء إجازتي عدت ليفاجأني بفصلي وتوديعي ب "يعطيك العافية"، وتعويضي عن كل الخدمة براتب شهر واحد فقط.

لم أرغب أبدًا بتقديم شكوى ضدّه لكنني اضطررت بسبب تهديد صاحب العمل لي، وذهبت لجمعية "تمكين" للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، واستشرتهم فكان يتوجّب علي رفع قضية لدى محامٍ مختص لأنّ قضيتي تعتبر قضية عمالية، قام المحامي بإجراءاته وأخذنا قرار حكم بالتنفيذ ولكن لليوم الموضوع معلّق من فترة كرورونا..

برغم حبي وتعلقي في هذا البلد الذي يضم الكثير من الأهل والأصدقاء والمعارف الّذين تعرفت عليهم خلال فترة إقامتي، حتى صرت عندما أعود لوطني "وأكون في وسط أهلي وناسي " أشعر بأنني غريب، أتمنى أن أستطيع الحصول على حقي قريبًا لأقوم بتجهيز إبنتي المقبلة على الزواج.

"ما حدش بيتغرب بالساهل"

وأمّا فولي عدوي قال: الوضع في "البلد عندنا "دفعني للهجرة فجئت هنا بعقد عمل، وقمت باستخراج تصريح مدّته سنة لكنني تفاجأت بأنّ الشركة التي قدمت إليها للعمل"عليها بلوك" بسبب الضمان الإجتماعي ولم أستطع التواصل مع أي جهة حينها لمساعدتي، وعلى هذا الأساس لا أستطيع النّقل لأي مكان آخر، بالإضافة إلى أنني أتيت بعقد عمل مدّته سنة ولكن أجبروني بالعمل سنتين.

كانت الشركة متخصصة بالتّحميل والتّنزيل، وكانت قد وقعّت على اتفاقية بينها وبين وزارة التجارة والصناعة بحسب عدوي، مفادها بأنّ العامل الذي تم استقدامه لديهم لا يملك الحق في الإنتقال لمكان آخر، هذا " نظام استعباد" اطررت للبقاء مدة سنتين حصلت بعدها على براءة الذّمة.

خلال تواجدي في الأردن كنت أتابع صفحة "الجالية المصرية" على الفيس بوك، التي أنشأها سيد زهران، لقد ساعدني كثيرًا فلم أكن أعرف الكثير عن القوانين والتعليمات، كان يقدم العون للجميع إذا واجهتنا أي مشكلة، كنا نتواصل معه بشكل دائم حتى أنه في يوم إضطر للسفر إلى مصر بسبب وفاة والده، كان "عقلي هينجن" بالرّغم من أنني لا أعرفه شخصيًا ولكن كان لنا الملجأ في الغربة، كان جابرًا للخواطر، لا يتوانى أبدًا في مساعدتنا جميعًا، كان يوصل صوتنا للمسؤولين ويتحدث بالنيابة عنّا في كل الأمور .

"ما حدش بيتغرب بالساهل ونحن دفعنا ثمن غربتنا حرماننا من أهلنا وعيالنا"، مع أن جميع من في البلد هنا إخواننا نحبهم ويحبوننا ولكن أتمنى أن تنحل مشكلة براءة الذّمة والتّصاريح، لأتمكن من الذهاب لأولادي فمن سنتين لم أتمكن من رؤيتهم، ومن جهة أخرى تغيير الوزراء بشكل متكرر خلال فترة بسيطة يؤثر على عملية تسوية أوضاعنا دائمًا..

تنص المادّة 12 من قانون العمل الأردني على أنّه:" يجب أن يحصل العامل غير الأردني على تصريح عمل من الوزير أو من يفوضه قبل استقدامه أو استخدامه، ولا يجوز أن تزيد مدّة التصريح على سنة واحدة قابلة للتجديد وتحتسب مدّته عند التجديد من تاريخ انتهاء مدّة آخر تصريح عمل حصل عليه".

"صفحة الجالية المصرية" ملجأ للكثير في الغربة

أتى سيّد زهران إلى الأردن منذ ما يقارب 14 عامًا كان يراوده حلم السفر خارج بلاده مثله مثل أي شاب لتأمين مستقبله وتوفير حياة كريمة له

ولأفراد عائلته متأمّلًا أن يكون السّفر "عالم تاني"، وظناً منه أن فترة إقامته لن تتجاوز السنة أو السنتين على أكثر تقدير، ولكنّه لليوم باقٍ هنا ليكوّن مستقبل أولاده، كانت وجهته الأردن لأنها الأقرب، والمتاحة له حينها، وكان قد لاقى تشجيعًا من خاله الذي ساعده في عمل عقد الإستقدام.

كان زهران قد عمل في عدة قطاعات أولها المصانع ليستقر أخيرًا في إذاعة محلية، وهذا ما دفعه للتفكير بعمل مبادرة من شأنها مساعدة أقرانه المصريين تمثلت في إنشاء صفحة على مواقع التواصل الإجتماعي تحديدًا منصة (الفيس بوك)، وأسماها بالجالية المصرية، كان الهدف منها عمل حلقة وصل بينها وبين من يتابعها في حال كان لديهم أي استفسار عن أي موضوع وكانت مكانًا لسماع شكواهم وبث تجاربهم وخاصة أنّ الكثير من العمّال المصريين يجهلون حقوقهم وما عليهم من واجبات، وغالبًا يصعب عليهم فهم القوانين لأن أغلب هذه العمالة غير متعلمة وبسيطة قادمة من الأرياف بحسب ما قاله زهران،

وكان لهذه الصفحة الدّور في تثقيفهم وتعزيز معرفتهم في حقوقهم العماليّة على وجه الخصوص.

بعد تصفح الصفحة كانت هذه بعض ردود المتابعين: "والله انك ماقصرت كل الأخبار نعرفها منك أول بأول"،"أكيد كل المصريين في الأردن بيستفيدوا من الصفحة وبيعرفوا كل الأخبار من خلال صفحتك"،" والله للأمانة استفدت وانت بتحب تساعد الجميع وكلامك دقيق ومفصل".

وفي حديثنا عن أهم المشكلات التي تواجهها العمالة المهاجرة المصرية قال زهران بأنّه يوجد الكثير منها لعلّ أهمها أنواع العقود فمنها مرتبط مع الكفيل مباشرة، والآخر عقد العمل الحُر أي لا (يلزم العامل العمل مع الكفيل)، ويكلّفه مبلغ يتراوح ما بين

(2500-3000)دينارًا، ويتم استلامه من وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية، لذلك يتم استغلال جهل الكثير في معرفتهم بهذه العقود من خلال الوسطاء والسماسرة الّذين يشكّلون حلقة وصل بين العمّال وأصحاب العمل، ما يتسبب في ارتكاب مخالفات من قبل العمّال دون علمٍ منهم ظنًّا بأنّ أوراقهم قانونية.

وتتمثّل المشكلة الثانية في وجود عدد من الشركات الوهميّة التي تقوم باستقدام العمّال من خلال "العقد التجاري" بالرّغم من أنّه قانوني ليتفاجأ العامل حين وصوله بأنَ الشركة مغلقة أو ليست موجودة، وعليها "بلوك" من قبل التفتيش، لا بل يطال العامل أيضًا، وهنا تكمن المشكلة الأكبر لأنه يقع ضحيّة لذلك، ولن يتمكن بعدها من العمل بتصريح جديد لدى هذه الشركة أو أي شركة أخرى ويكون العامل قد دفع المبلغ المستحق وقدره 250 دينارًا حال وصوله الأردن كرسوم حتى يصدر التّصريح الخاص به وهي مستردة في حال حصوله عليه خلال

مدة زمنية وبهذا حتى هذه الرسوم يفقدها، " بعدما دفع اللي وراه واللي قدامه".

شكاوى من قبل العمّال المصريين

بلغت عدد الشكاوى المقدمة لجمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان 91 شكوى خلال الفترة بين (2022/1/1-2023/9/20) من قبل القطاعات التالية: الزراعة،البناء والتشييد، عامل مصنع، مطاعم، حراسة، تحميل وتنزيل.

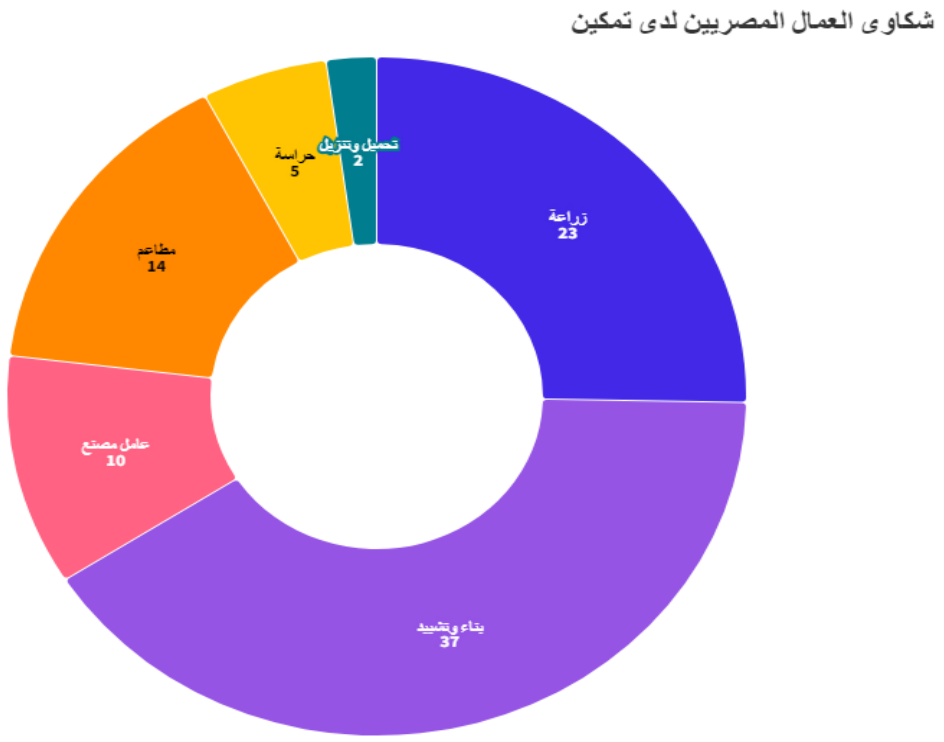

المعلومات من قبل جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

أما فيما يتعلق بنوعية الإنتهاكات التي تعرض لها العمّال المصريين وعددها فهي موضحة في الصورة التالية:

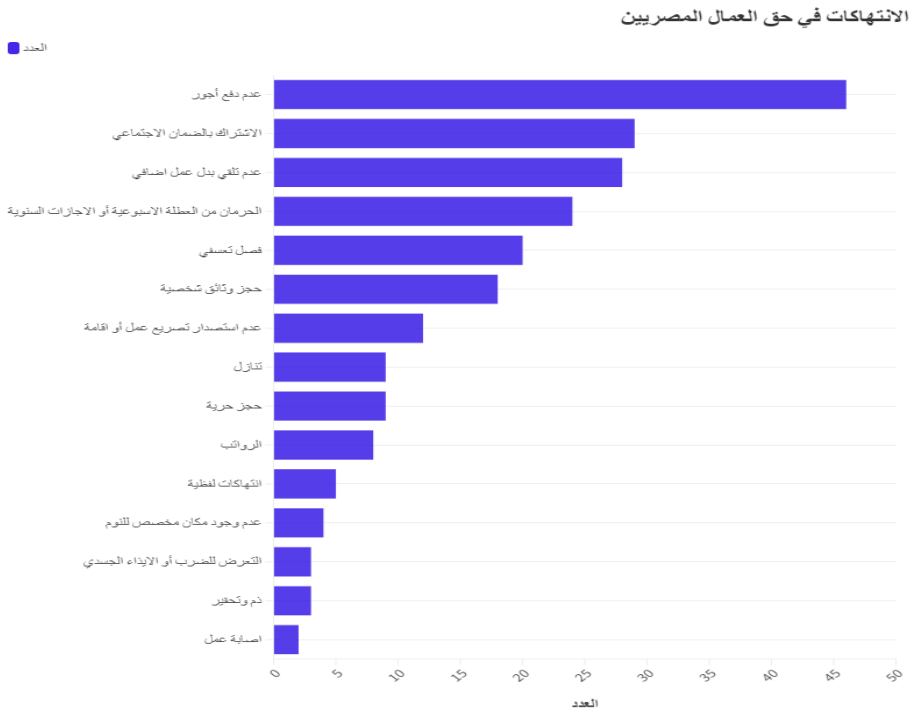

أما عن توزيع الشكاوي بحسب المحافظات فهي موضحة كالتالي:

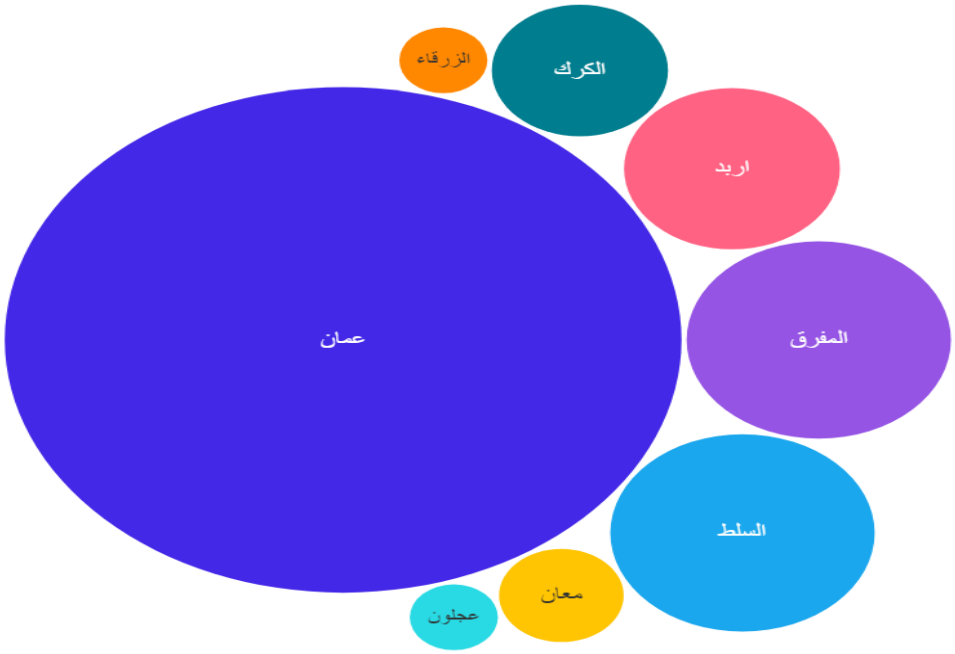

حملات الضّبط العشوائية

أطلقت تمكين بيانًا قالت فيه" نحن مع تنظيم سوق العمل وإيجاد عمالة ملتزمة بالقانون، لكن لسنا مع العشوائية والتعسف في الضبط والاحتجاز"، معلنة انتقادها لحملات الضبط العشوائية للعمال المهاجرين من قبل وزارة العمل والأمن العام في إطار الحملة التي تم تنفيذها على العمال المهاجرين المخالفين ومن بينهم المصريين، حيث يتم ضبطهم بالأماكن العامة وأثناء عطلتهم، بالرغم من سريان تصريح العمل وإذن الإقامة، إذ لابد أن تكون عملية الضبط في مكان العمل وليس خارجه.

قانون العمل النافذ ينص على إلزام صاحب العمل المخالف (الشخص الذي يعمل على تشغيل العمالة غير الأردنية المخالفة) بدفع الغرامات المترتبة على ذلك والتي هي بالحد الأدنى(800)دينار عن كل عامل مخالف، بالإضافة إلى تحمله كافة النفقات بما فيها تكلفة تسفير

العامل إلى بلاده بما في ذلك تذكرة السفر وغرامات الإقامة السنوية المترتبة على العامل.

"رزقتهم رزق المحطة والله برزقنا برزقهم"

قال أنور محمد المسؤول عن محطّة خدمة سيارات إنّه يعمل عنده ستة عمّال ثلاثة منهم مصريين، قمنا بعمل تصاريح خاصة بهم للعمل لدينا لأنهم بالأصل كانوا متواجدين في الأردن ولم يتم استقدامهم من مصر، وعند إنتهاء تصاريحهم نقوم دائمًا بتجديدها من قبلنا، برغم الظروف السّيئة التي لحقت بنا جرّاء فترة كورونا وما بعدها، وما زلنا لليوم ندفع ثمن ذلك، إلا أنّنا لم نقم بالتّخلي عن أي عاملٍ منهم "رزقتهم رزق المحطة والله برزقنا برزقهم"، على العكس يسافرون إلى بلادهم ويعودون مرة أخرى للعمل معنا.

وأضاف محمد نحن نوفّر لجميع العمّال لدينا السّكن، ونسدّد فواتير الماء والكهرباء والغاز واشتراك الإنترنت أيضًا، ونحاول تصويب أوضاعهم في حال واجهتهم أي مشكلة، ففي مرة أتى موظفون مكتب العمل لمراقبة التّصاريح وإذا ما تم رصد أيّة مخالفات من قبلهم لنتفاجأ بأنّ تصريح أحدهم قد انتهى، فقام الأمن العام باحتجازه، لم نكن نعرف الإجراءات اللّازمة، ولكن بعد مراجعتهم تم تصويب أوضاع العامل وعودته للعمل في المحطَة مرة أخرى.

برغم كثرة عدد العمالة إلّا أن المشاكل متكررة

قال زهران بأنّ وزارة العمل أخطأت في عمل "عقد استبدال" والمقصود به وجود نسختين من عقد واحد، ومن خلال هذا العقد يحق للكفيل استبدال العامل بعد 45 يومًا بعامل آخر دون إخبار العامل الأول بذلك وهذا يعد إجحافًا بحق العمّال، وموضوع براءة الذَمة وإخلاء الطرف أيضًا الذي يعطي الحق للكفيل بأن ينهي خدمات العامل ويمنعه من العمل لدى جهة أخرى إلا من خلاله، وهذا أدى إلى ظلم الكثير من العمّال برغم تقديم العديد من الشكاوى في هذه النقطة تحديدًا، لأن الكثير من أصحاب العمل يمتنعون عن إعطائم براءة الذّمة التي تشترطها وزارة العمل من العامل الذي ينوي الإنتقال إلى عمل جديد بعد إنتهاء تصريحه، ويمتنعون أيضًا من إعطائهم إخلاء الطّرف الذي يحصل عليه العامل في حال أراد الإنتقال إلى عمل جديد خلال مدة سريان تصريحه.

العمالة المهاجرة "المصرية" هي الأعلى في الأردن

تعتبر العمالة المهاجرة (الوافدة) في أي بلد ركن أساسي في الحياة الإقتصادية سواء من خلال عملهم أو مساهمتهم في تحريك العجلة الإقتصادية والتنموية فيه، وتعد العمالة المصرية هي الأعلى مقارنة بغيرها في الأردن.

حيث بلغت عدد تصاريح العمل سارية المفعول للعمالة غير الأردنية 273 ألف و350 تصريح ساري المفعول منها 128 ألف و135 تصريح

ساري المفعول للعمالة المصرية بحسب محمد الزيود الناطق باسم وزارة العمل.

نظرًا لارتفاع عملة الدينار الأردني مقارنة بالجنيه المصري تعتبر الأردن الوجهة لهجرة الكثير من المصريين (إذ يساوي الدينار الواحد 43.47 جنيهًا).

كما أكدّ الزيود بأن وزارة العمل قامت بأتمتة الإجراءات المتعلّقة بإصدار تصاريح العمل للحدّ من أي مخالفات قد تحصل وتضر بالعمالة غير الأردنية، كما أن قانون العمل الأردني لا يميّز في الحقوق العمّالية بين العَمالة الأردنيّة وغير الأردنيّة.

يوجد ثلاثة أنواع من تصاريح العمل ولصاحب العمل اختيار التصريح الذي يرغب به بالتوافق مع العامل وهي: تصريح العمل العادي لمختلف القطاعات، تصريح العمل الزراعي والإنشائي الحر وتصريح العمل للمهارات المتخصصة وهذا النوع من التصاريح يصدر للمهارات المتخصصة المهنية والفنية والاستشارية التي قد لا يجدها صاحب العمل الأردني في سوق العمل فيلجأ إلى استقدام أو استخدام غير أردني.

وأوضح الزيود بأنّ الفرق بين تصريح العمل العادي للقطاع الزراعي وتصريح العمل الحر للقطاع الزراعي، التصريح الأول ملزم العامل عند

صاحب عمل محدد في القطاع، أما الثاني فهو غير ملزم العامل عند صاحب عمل معين داخل القطاع الزراعي.

وردّ الزيود على الملاحظات التي وردت من قبل العمّال المصريين فيما يتعلق ببراءة الذّمة، بأنّها مجانيّة ولا يتم التقاضي عليها من قبل وزارة العمل نهائيًا، ولا يترتب عليها أي مبالغ ماليّة، ويتم تعبئة نموذج الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني التّابع للوزارة، كل ذلك من أجل ضبط العملية ما بين العمّال وأصحاب العمل، ونتيجة سلوكيات البعض من العمّال الذين يتركون العمل ويعملون في أماكن أخرى، وهذا ما يلحق ضررًا كبيرًا لصاحب العمل لأنه يتكلّف ويدفع لإستقدام العمّال، وهنا بإمكان العامل عندما ينتهي عقده أن يعمل في مكان آخر، وبالمقابل فإن هنالك مجموعة من أصحاب العمل الذين يرتكبون المغالطات بحق العمّال أيضًا ولا يمكننا التعميم في كلتا الحالتين، لذلك فإنّ وزارة العمل هي جهة رقابيّة منظّمة لا تملك أي مصالح سواء من قبل العمّال أو أصحاب العمل، كل ما نقوم به هو حماية حقوقهم وضمان بيئة عمل سليمة لهم، ومن خلال منصة حماية يمكن لأي شخص تقديم شكوى، وإن لزم الأمر يتقدم لأقرب مديرية لتقديمها بشكل مباشر.